A futuristic vision for the political regimes of the Arab Gulf states After normalization...the United Arab Emirates as a case study

Asst.Prof.Dr. Hamsa Qahtan Khalaf
University of Baghdad/ College of political science
hamsa.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq

Receipt date: 13/2/2022 accepted date:10/3/2022 Publication date: 1/12/2022

https://doi.org/10.30907/jcopolicy.vi64.587

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

Abstract:

The dangers of (Israel's) integration with Arab countries in the middle east region will threaten the Arab security structure dimension, which the latter makes the Arab regional system vulnerable for distortion due to its nominal and symbolic value which is far from the Arab self and questioning with its effectiveness in comparing with the real capabilities to Arab countries in achieving the common targets. So, how to assess the different problems that began to hit the structure of the Arab regional system? and how to pledge an allegiance after putting forward what is known as the American Deal of the Century for the administration of former US President Donald Trump for making another step toward normalization with (Israel)?. The reveal is an additional factor that affect the extent of weakening or fragmentation to the system of the Arab regional environment, being the main objective for both the United States of America and (Israel) alike, hoping to obstruct the outputs of the boundary between the Arab Mashreq and the Maghreb to be dominated by conflict, crises and instability. Especially after the spread of the Corona pandemic in 2020, and many concepts that changed the manner of dealing with the catastrophic issues, which affect the future of the relations of the Arab Gulf region countries that also face a difficult historical experiment and test as a form of the relationship in the post-normalization stage that began in mid-August 2020 with the United Arab Emirates to be a case study of this research in Arab gulf region.

Key words: regime behavior, normalization, international pressure.

رؤية مستقبلية للأنظمة السياسية لدول الخليج العربي بعد التطبيع... دولة الإمارات العربية المتحدة أنموذجا

أ.م.د. همسة قحطان خلف

جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية

تاريخ الاستلام:٢٠٢٢/٢/١٣ تاريخ قبول النشر:٢٠٢٢/٣/١٠ تاريخ النشر:٢٠٢٢/١٢/١

hamsa.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq

الملخص:

باتت نظم الحكم في دول الخليج العربي أمام مرحلة جديدة مليئة بالتحديات ؛ بسبب صعوبة التعاطي مع قضية (الصراع العربي – الاسرائيلي) بالطريقة التي تضمن استقرار المنطقة وضمان حقوق الفلسطينيين التاريخية من جانب، لا سيما وأن مخرجات اشكالية التطبيع باتت مؤلمة على الواقع العربي والخليجي والفلسطيني منذ عام ١٩٩١، وما تلاها من اتفاقات جرت في أوسلو عام ١٩٩٣ وطابا عام ١٩٩٦ لتكون مستويات التقارب الخليجي حيال احتمالات التطبيع متأرجحة ما بين القبول والرفض بحسب معطيات الأحداث التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط من جانب آخر . وبين هذا وذاك عدة محاولات تسير بدعم غير مسبوق من جانب الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها في حسم قضية التطبيع عبر ما يعرف بصفقة القرن التي طرحها الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، من هنا بدأت ضرورة البحث في تفاصيل الضغوط الدولية التي تروم حسم قضية الصراع الفلسطيني الاسرائيلي منذ اعلان قرار نقل السفارة الأمريكية للقدس في السادس من كانون الأول عام ٢٠١٧، وفي تلك المرحلة جرى السعي نحو تأسيس علاقات قوية تجمع (إسرائيل) بدول الخليج العربي كونه الهدف الاستراتيجي (الأمريكي – الإسرائيلي)، لا سيما بعد التوقيع على الاتفاق الثلاثي لدولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين مع (إسرائيل) في منتصف أيلول ٢٠٢٠.

الكلمات الافتتاحية: سلوك نظام الحكم، التطبيع، الضغط الدولي.

المقدمة:

أن طبيعة الأنظمة السياسية العربية الحاكمة باتت أمام عدة احتمالات تتأرجح ما بين الممانعة من التطبيع مع (إسرائيل) أو العكس، لا سيما وأن احداث ما عرف بثورات الربيع العربي التي وقعت منذ عام ٢٠١١ قد أفضت إلى إضعاف بنية الحكم في أغلب الدول العربية، ناهيك عن تزايد الضغوط الداخلية والدولية على الشعوب العربية من طريق وسائل تكنولوجيا المعلومات التي اتاحتها وسائل التواصل الاجتماعي وما سواها من تطبيقات مختلفة من أجل النفاذ بشكل ناعم نحو المجتمعات العربية واختراقها من الداخل

وحتى اضعافها، فضلاً عن خلق بيئة مواتية للتعاطي مع قضايا كانت في الأمس القريب هي محظ استهجان وانعدام الرضا من الشعوب العربية، وصولاً إلى تهيئة الأوضاع أمام أنظمة الحكم العربية بلا استثناء نحو قبول مخرجات الاستراتيجية الأمريكية في فرض (إسرائيل) على تلك المجتمعات والدول بالقوة بعد أن باتت أكثر رخاوة وضعفاً من ذي قبل . وبين هذا وذاك احتمالات عدة تروم خلق استراتيجيات للاختراق من طريق الاستثمار في القوتين الناعمة والاستثمارية بمحفزات دعم اقتصادي غير مسبوقة وما سواها من وسائل، كما حصل حينما وصلنا إلى خيار واقعي طرحه الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب في خارطة صفقة القرن، ومن ثم قيامه بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس بقرار غير مسوق أيضاً عجزت الادارات الأمريكية السابقة عن اتخاذه، فضلاً عن اعترافه بسيادة (إسرائيل) على أراضي هضبة الجولان السورية المحتلة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في بحث تأثير دول منطقة الخليج العربي في الكثير من قضايا المنقطة والتي باتت تشغل حيز الاهتمام لدى (إسرائيل) كونها تمثل الثقل الاستراتيجي المالي والاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن المحفزات التي تقدمها من طريق تطور مجالات الاستثمار في مختلف القطاعات الخدمية والتنموية، مما يجعلها في نقطة تحول استراتيجي مستدام في علاقات المستقبل القريب، والتقرب منها وسولاً نحو اختراقها من أجل التطبيع (رؤية مستقبلية للأنظمة السياسية لدول الخليج العربي بعد التطبيع ... الإمارات العربية المتحدة أنموذجاً).

مشكلة البحث:

تبرز مشكلة الدراسة من التساؤلات الآتية:

١ – لماذا تهتم (إسرائيل) بدول منطقة الخليج العربي؟ وكيف تعمل من أجل ضمان تحقيق مخرجات التطبيع معها وبشتى الوسائل؟

٢ – لماذا تطمح (إسرائيل) في تطوير علاقاتها الدبلوماسية مع دول الخليج العربي؟

٣ – ما طبيعة (القلق الاسرائيلي) من نفوذ إيران في المنطقة كونها تطمح في أن تكون دولة مؤثرة إقليمياً، مما يجعل الأولى تفكر في احتواء هذا النفوذ من طريق التطبيع مع الدول العربية؟

٤ – لماذا اختارت (إسرائيل) دول مثل الإمارات العربية المتحدة للتطبيع معها بشكل علني؟

٥ – كيف تجري عملية تقييم احتمالات مستقبل دول منطقة الخليج العربي وما سواها حيال فكرة التطبيع في ظل الدعم الأمريكي لها من طريق طرح ما عرف بصفقة القرن؟

٦ – كيف تجري عملية الضغوط القصوى على الدول العربية ومنها الخليجية لقبول (إسرائيل) كشريك معها في قضايا المنطقة ومنها بناء الشراكة من أجل السلم والسلام والتنمية؟

٧ – ما طبيعة علاقات التطبيع مع دولة الإمارات العربية المتحدة؟ وكيف ستكون في المستقبل القريب؟

فرضية البحث:

تنطلق فرضية البحث من تحولات منطقة الخليج العربي منذ عقد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، وخروج بعض وحدات النظام الإقليمي العربي من حدود الدائرة المرسوم لها في إدارة ملف العلاقات البينية، لتكون الفرصة مواتية في تسوية قضايا الصراع والخلاف في الشرق الأوسط من طريق انجاح مشروع التطبيع (تسوية الصراع الفلسطيني – الاسرائيلي)، بالتركيز على منطقتي الخليج العربي والمغرب العربي حاضراً ومستقبلاً، وصولاً إلى رسم ملامح المستقبل في استيعاب (إسرائيل) كشريك مع تلك الدول والإمارات العربية المتحدة نموذج الدراسة من ضمنها على مدى المستقبل القريب.

منهجية البحث:

اعتمد البحث في منهجه العلمي على المنهج التحليل النظمي بهدف معرفة طبيعة تعاطي أنظمة الحكم في دول الخليج العربي مع قضية الصراع العربي – الإسرائيلي، مع الاستعانة بالمنهج التاريخي لوصف تطورات وقائع الأحداث التاريخية التي انتابت هذا الصراع من

أجل تحليل مخرجات تسوية هذا الصراع ومآلات التطبيع مع (إسرائيل)، فضلاً عن الاعتماد على المنهج الاستقرائي لتحليل واقع الاحتمالات المرجحّة في آفاق العلاقات المستقبلية لدول الخليج العربي عموماً، ودولة الإمارات العربية المتحدة خصوصاً مع مخرجات التطبيع.

هيكلية البحث:

انقسم البحث إلى مقدمة وخاتمة بالاستنتاجات موزعة في ثلاثة مباحث لكل مبحث مطلب، إذ بحث المبحث الأول عن طبيعة تعاطي النخبة العربية الحاكمة مع محنة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، فقد بحث المطلب الأول في مخرجات التحول في منطقة الخليج العربي حيال التطبيع بعد عام ١٩٩١، أما المطلب الثاني فقد انطلق في تحليل مقدمات التطبيع مع (إسرائيل) ومحنة المخرجات على الإمارات العربية المتحدة. في حين بحث المبحث الثاني في مستويات التقارب الخليجي – الاسرائيلي حيال احتمالات التطبيع، إذ بحث المطلب الأول في اتفاقات البيت الأبيض الأخيرة حيال التطبيع الخليجي – الاسرائيلي، أما المطلب الثاني فقد ركزّ على اختراق منطقة الخليج العربي من طريق التطبيع لتسوية القضية الفلسطينية إقليمياً ودولياً. في حين بحث المبحث الثالث في نموذج الامارات العربية المتحدة والتطبيع حيال احتمالات المستقبل القريب، إذ بحث المطلب الأول في قضية الامارات العربية المتحدة ومخرجات التطبيع بعد آب ٢٠٢٠، أما المطلب الثاني فقد بحث في التحولات الفعلية في واقع التطبيع مع الامارات العربية المتحدة ومستقبله.

المبحث الأول: تعاطي النخبة العربية الحاكمة مع محنة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي

لقد بدأت بوادر العمل نحو اضعاف الدور السياسي للدول العربية منذ عام ١٩٤٨، لاسيما وأن ديفيد بن غوريون الذي عُدّ أول (رئيس وزراء إسرائيلي) ووزير دفاع من العام نفسه، بدأ يروم في تحقيق ذلك الهدف الاستراتيجي من طريق ضمان التفوق (الاسرائيلي)

على حساب الدول العربية في مختلف المجالات كافة، ناهيك عن الدور السياسي الذي يروم الابتعاد عن المواجهة المباشرة والاستناد إلى قضية محو الشخصية الجماعية العربية الخليجية ،كونها الأساس في أنماط التفكير والعمل على الاهتمام بالشؤون الخارجية سابقاً، لا سيما بعد حرب الخليج الثانية في كانون الثاني عام ١٩٩١ التي انتجت متغيرات كبيرة في منطقتي الخليج العربي والشرق الأوسط بعد تحرير الكويت من العراق (التعاطي الانفرادي مع الدول العربية). مع الأخذ بالحسبان في تلك المرحلة توجهات حزب الليكود الاسرائيلي المتشدد الذي رفض الترتيبات الاقليمية لشمعون بيريز للانخراط ضمن المحيط الاقليمي العربي – الخليجي، فضلاً عن اعتماد (إسرائيل) على الاسلحة الذكية في منظومته العسكرية لتطوير قدرات السيطرة والتحكم والاتصالات، مما يجعلها الأكثر تفوقاً وقوة على ما سواها، وفي عهد حكومة بنيانين نتنياهو جرى الحضور إلى كلية الأمن القومي الاسرائيلية في الرابع عشر من آب عام ١٩٩٧، ليؤكد على ضرورة التمسك بميزان القوة وترتيب المناطق الأمنية كجزء من مخرجات إدارة الصراع مع دول مجلس التعاون الخليجي. من هنا بدأت بوادر الاهتمام بتحليل مراكز الثقل ومفاتيح الحركة التاريخية التي تجري من السياسة والاقتصاد، لتتحول إلى العلم والتكنولوجيا الجيوسياسية على أمل رسم ملامح المستقبل القريب لدول المنطقة، مع الأخذ بالحسبان صعود النزعة القومية للدول والأمم على غرار ما تقوم به الصين اليوم لأن يكون لها الدور المحور في الشرق الآسيوي، فضلاً عن نمو وتطور المحور الروسي – الصيني ضمن الشراكة التي تدعم مشروع طريق الحرير الجديد وتنامي أهمية دول الخليج العربي لديها، كونه مصدر الطاقة الاستراتيجية والحيوية للعالم المسؤولة امدادات الطاقة للعالم بأكمله أيضاً، والخشية من تمدد الجماعات الأصولية في جمهوريات آسيا الوسطى التي تتمركز بها الخبرات النووية والتي تقلق (إسرائيل) وحلفاءها من جانب، ومحاولات تطويق إيران وقدراتها الاستراتيجية النووية وما سواها، لا سيما وأن جميع دول آسيا الوسطى أعضاء في منظمة الأمن والتعاون الأوربي في ظل احتمالية تمدد حلف شمال الأطلسي إلى دول منطقة قزوين التي تشهد بين الحين والآخر مناورات عسكرية وتعاون ميداني استراتيجي ينشط

من أجل تنمية علاقات (إسرائيل) مع جمهوريات آسيا الوسطى وأذربيجان من جانب آخر، كما هو الحال في وجود مؤسسة Merhav الاستثمارية الأجنبية الاسرائيلية في تركمانستان، ومواقف سياسية عدة أيضاً (الحريري ٢٠١٤، ٢٤٣-٢٥١)، كما فعلت قرغيزيا في نقل سفارتها إلى القدس تضامناً مع القرار الأمريكي الأخير في السادس من كانون الأول عام ٢٠١٧، والشي نفسه بالنسبة لدول أخرى من العالم لا مجال للبحث في مواقفها.

المطلب الأول: مخرجات التحول في منطقة الخليج العربي حيال التطبيع بعد عام ١٩٩١

بقدر تعلق الأمر بدول الخليج العربي، فقد باتت تدرك جيداً بأن النظام الإقليمي العربي الجديد بحاجة إلى مراجعة في استراتيجياته السابقة من طريق فهم مخرجات ما بعد متغيرات حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، لا سيما وأنها أخذت منحا تروم فيه الولايات المتحدة الأمريكية للاضطلاع بدور غير مسبوق في المنطقة، من أجل إحكام السيطرة عليه تارةً، والعمل على تهميش دور كل من العراق وإيران في منطقة الخليج العربي حصراً تارةً اخرى، وبالنتيجة النهائية دخول أقطاب جديدة في النظام الإقليمي العربي مثل تركيا و(إسرائيل) وما سواها، ليكون لها الدور المؤثر في مستقبل علاقات دول المنطقة بأكملها (الحريري ٢٠١٤، ٢٣٦).

كما أن منطقة الخليج العربي بدأت تشغل حيز الاهتمام لدى (إسرائيل) كونها تمثل خزانة الذهب المغلقة من جرّاء ثراء تلك الدول، فضلاً عن معدلات الانفاق في مختلف القطاعات الخدمية والاستثمارية، مما يجعلها في نقطة تحول استراتيجي مستدام في علاقات المستقبل القريب، على أمل اختراق تلك الدول من أجل التطبيع، ناهيك عن القلق الاسرائيلي من نفوذ إيران المتزايد في المنطقة كونها تطمح في أن تكون دولة إقليمية مؤثرة، من هنا وجدنا الدبلوماسي الإسرائيلي سامي ريفيل يركز في كتابه (قطر واسرائيل... ملف العلاقات السرية) يركز على خفايا العلاقات السرية التي تجري ما وراء الكواليس، كونه

أول رئيس مكتب دبلوماسي لتمثيل المصالح الاسرائيلية في العاصمة القطرية الدوحة خلال المدة ١٩٩٦ – ١٩٩٩، فضلاً عن عمله في مكتب المدير العام ب(وزارة الخارجية الاسرائيلية)، لتكون من ضمن المهام المناطة به في توجيه الجهود الدبلوماسية نحو التطبيع في نهاية المطاف (ريفيل ٢٠١٠، ٣-٤). أما دولة قطر فمنذ انقلاب القصر الهادئ الذي قام به الشيخ حمد بن خليفة آل الثاني عام ١٩٩٥، قد بدأت بالعمل من أجل اعتماد سياسات التغيير والتنمية في قطاعات مختلفة، فضلاً عن دورها السياسي الجديد حيال المنطقة ودول العالم، كما جرى في نيسان عام ٢٠٠٧ حينما توسطت قطر بين بريطانيا وإيران لإطلاق سراح (١٥) جندياً بريطانياً مختطفين في مياه الخليج العربي، ليأتي دور قطر في المحافل الدولية من طريق عقد المؤتمرات الدولية والإقليمية من أجل دفع عملية السلام في المنطقة تطبيقاً للمبادرات المستقلة التي طرحت بهذا الصدد بين الحين والآخر. أما السعودية فكانت خلال المرحلة الماضية تحاول الابتعاد عن التدخل السياسي في الصراع العربي (الإسرائيلي) في ظل امتناع السعودية عن اقامة علاقات علنية مع (إسرائيل) إلى عام ٢٠٠٢ حينما طرحت مبادرتها في تطبيع العلاقات بين الدول العربية و (إسرائيل) مقابل انسحاب الأخيرة من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، لإقامة دولة فلسطينية مع معالجة قضية اللاجئين بشكل عادل يحظى بقبول جميع الأطراف، على الرغم من موافقة مؤتمر القمة العربية الذي عقد في آذار عام ٢٠٠٧ على المبادرة السعودية، وفي غضون مشاركة السعودية بمؤتمر انابوليس جرت محاولات توسيع نطاق المشاركة لدعم مؤيدي عملية السلام في العالم العربي (ريفيل ٢٠١٠، ٣٧ -٣٨).

المطلب الثاني: مقدمات التطبيع مع (إسرائيل) ومحنة المخرجات على الإمارات العربية المتحدة

أن مقدمات التطبيع الخليجية مع (إسرائيل) بدأت من محنة مشاركة الامارات العربية المتحدة مع بقية دول الخليج العربي في مؤتمر مدريد الذي عقد عقب حرب الخليج الثانية وتحرير الكويت في عام ١٩٩١، وبدء المفاوضات متعددة الأطراف عام ١٩٩٣

والتعاطي مع مؤتمرات القمة الاقتصادية التي تعقد بين الحين والاخر، لتكون الركيزة الأولى في التركيز على حل شامل وعادل لجميع القضايا العربية العالقة ومنها القضية الفلسطينية، ومن ثم طرحت مسألة التطبيع مع (إسرائيل). على الرغم من المخاطر الأمنية الكبيرة المؤثرة في الأمن القومي العربي عموماً، لا سيما وأن مخاطر اندماج (إسرائيل) مع دول المنطقة ستهدد البُنية الأمنية العربية، مما يجعل النظام الإقليمي العربي عِرضة لتشويه قيمته الاعتبارية والرمزية، ليكون بعيداً عن الذات العربية الواحدة والتشكيك في فاعليتها لتجميع قدرات الدول العربية في انجاز الأهداف المشتركة، وبين هذا وذاك ظهور إشكالية الولاء لهذا النظام الإقليمي العربي من بعض الدول التي باتت تتجه نحو التطبيع من ناحية، وتقوي من بوادر صيرورة عوامل التفتيت من الداخل لهذا المحيط الإقليمي العربي وهو الهدف الذي تسعى إليه كل من الولايات المتحدة الأمريكية و(إسرائيل) على حدٍ سواء من ناحية أخرى، ناهيك عن مخرجات التعويق في الحد الفاصل ما بين المشرق والمغرب في العالم العربي بأكمله. (مصطفى، ٢٠١٥، ٢٣٦) وضمن هذه المتغيرات تحاول (إسرائيل) أن تبحث عن موارد اقتصادية استثمارية بديلة في علاقاتها مع دول الخليج العربي من أجل انعاش الاقتصاد الاسرائيلي ومحاولات العمل لإخراجه من أزماته من جانب، ومن ثم فتح الأسواق العربية والخليجية أمام البضائع الاسرائيلية كوسيلة لتنشيط الصناعات (الاسرائيلية)، وصولاً إلى معادلة أمن الأعماق الاقتصادية بدلاً من معادلة الأمن الجغرافي التي كانت سائدة خلال المرحلة السابقة من جانب آخر (ابراهيم ٢٠١٥، ٢١٩-٢٢٠) .لذا فأن أهداف هذه الاستراتيجيات المتغيرة باتت جزءًا من التحولات التي حصلت بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨، ومن ثم معاهدة السلام وتطبيع العلاقات بين مصر و(إسرائيل) لتكون من ضمن الفكر الاستراتيجي التطبيعي الذي يروم تقييد القدرات العربية عسكرياً، ومن ثم تغيير المعتقدات السياسية من أجل السلام وليس إلا، على أن تكون الضمانة الأخيرة لصالح معادلة تعزيز وتمكين الأمن الإسرائيلي، مع الأخذ بالحسبان ضعف الأوضاع الفلسطينية بشكل خاص والوضع العربي

بشكله العام، مع الاحتفاظ بديمومة التعاون الاسرائيلي – الخليجي في المجالات الأمنية والذي تطور منذ عقد تسعينيات القرن الماضي، وفي السابع عشر من شباط عام ٢٠٠٢ طرح ولي العهد السعودي آنذاك الأمير عبد الله بن عبد العزيز مبادرته في القمة العربية ببيروت التي تضمنت الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الأراضي العربية بما فيها القدس على وفق قرارات الشرعية الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة، والعمل على اقامة دولة فلسطين ومعالجة مشكلة اللاجئين بموجب القرار الأممي رقم (١٤٩) لعام ١٩٤٨، لتكون المبادرة خطوة تكميلية لخطة فهد للسلام عام ١٩٨١ التي لم تنجح؛ ولكنها تدخل ضمن خطوات البدء للتطبيع مع (إسرائيل) مستقبلاً (ابراهيم ٢٠١٥، ٢٢٠-٢٣٥).

المبحث الثاني: مستويات التقارب الخليجي – (الاسرائيلي) حيال احتمالات التطبيع:

تكاد أن تكون دول الخليج العربي هي الأقرب لاحتمالات التقارب مع (إسرائيل) في ظل محاولات الدول العظمى والكبرى في تطوير واستحداث قنوات جديدة للتواصل مع (إسرائيل)، لذا اعلنت صحيفة يديعوت أحرنوت (الإسرائيلية) بأن رئيس الوزراء نتنياهو قد قام بزيارة إمارة أبو ظبي بشكل سري عام ٢٠١٨. وعلى هذا الأساس لاحظنا تزايد معدلات التبادل التجاري بين الإمارات و(إسرائيل)، إذ أكد وزير المخابرات الاسرائيلية إيلي كوهين عبر إذاعة ريشت بيت الاسرائيلية، بأن حجم هذه التبادل التجاري سيصل في غضون الخمس سنوات القادمة إلى (٤) مليارات دولار، والذي سيشمل قطاعات الأمن والدفاع أيضاً، لا سيما بعد الاعلان الرسمي عن البدء في إجراءات التطبيع في آب عام ٢٠٢٠. مع الأخذ بالحسبان التحولات المُضافة في تطوير مجالات التطبيع من طريق رصد تدفق الاستفسارات من المستثمرين الإماراتيين للدخول في العمل إلى داخل (إسرائيل) وعلى مختلف الأصعدة، وفي منتصف أيلول عام ٢٠٢٠ جرى التوقيع على مذكرة التفاهم بين بنك الإمارات دبي الوطني وبنك هبوعليم (الإسرائيلي) من أجل البدء ولأول مرة في التعاون المالي والاقتصادي. وبالمحصلة النهائية قامت كل من الإمارات العربية المتحدة والبحرين في منتصف أيلول من العام نفسه أيضاً، بالتوقيع مع رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو على اتفاقين بحضور كل من وزير الخارجية الإماراتي

الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان و وزير الخارجية البحريني عبد اللطيف بن راشد الزياني، لا سيما وأن هذا التوقيع جرى بحضور الرئيس الأمريكي السابق رونالد ترامب في البيت الأبيض مع مسؤولي الإدارة الأمريكية، إذ جرى التوقيع بثلاث نسخ باللغات العربية والانجليزية والعبرية في ظل تجنب المصافحة المباشرة ؛ بسبب إجراءات السلامة والوقاية من جائحة كورونا، من هنا اكد الرئيس الأمريكي السابق ترامب بأن هذه الخطوة تُعّد تحولاً نوعياً في منطقة الشرق الأوسط الجديد، مع تطوير مجالات التعاون الدبلوماسي في المجالات كافة (صالح وقاسم٢٠٢٠، ٧٨-٨٠).

المطلب الأول: اتفاقات البيت الأبيض حيال التطبيع الخليجي – (الاسرائيلي)

وفيما يتعلق باتفاق ابراهام الذي جرى توقيعه ما بين جميع الأطراف الموقعة على ما جاء في أعلاه، ليكون الحجر الأساس من ضمن مخرجات اتفاقات البيت الأبيض نحو الحفاظ على السلام في الشرق الأوسط، فضلاً عن كونها فرصة للحوار لدعم الحوار بين الأديان وثقافة السلام بين الأديان أيضاً، ناهيك عن مواجهة التحديات من طريق الحوار والتعاون بين الدول على أساس إرساء أسس السلام الدائم في المنطقة ؛ ولكن خاتمة هذا الاتفاق جاءت لتؤكد ضرورة اقامة علاقات دبلوماسية بين (إسرائيل) ودول المنطقة وفقاً لمبادئ هذا الاتفاق وبشكل علني (صالح وقاسم ٢٠٢٠، ٨١).

لقد نصّت بنود الاتفاق الاماراتي – (الاسرائيلي) الذي ابرم في أيلول عام ٢٠٢٠على اثنا عشرة محور وهي كالآتي: (محسن ٢٠٢٠، ٨٢).

١ – اقامة علاقات سلام دبلوماسية وتطبيع العلاقات بين الجانبين بشكل كامل على وفق المبادئ العامة للأمم المتحدة والقانون الدولي والاعتراف المتبادل بين الجانبين.

٣ – تبادل السفارات بعد توقيع الاتفاقية واقامة العلاقات الدبلوماسية والقنصلية وفقاً للقانون الدولي.

٤ – العمل من أجل الأمن والاستقرار ومنع الأنشطة الإرهابية أو العنيفة بين الجانبين والحفاظ على سلامة الشعوب وتشجيع التعاون والتنسيق في هذه المجالات.

٥ – التعاون والالتزام لدفع السلام والاستقرار في المنطقة وتشجيع الاستثمار والخدمات القنصلية والعلاقات التجارية والتكنولوجية والعلمية في مجالات العلوم كافة، فضلاً عن قطاعات العامة الخدمية بين الجانبين.

٦ – التفاهم والتعايش المشتركين البنّاء على وفق اتفاق ابراهام.

٧ – توسيع أنشطة الدبلوماسية الإقليمية والتجارة والاستقرار والتعاون لصالح المنطقة وفتح فرص اقتصادية اقليمية واسعة.

٨ – ضمان عدم التداخل والتعارض مع الاتفاقات الأممية الأخرى.

٩ – الاحترام والالتزام المتبادلين على أساس المادة (١٠٣) من مبادئ الأمم المتحدة في حالة حدوث أي خلاف بين الجانبين.

١٠ – ضمان تنفيذ الاتفاق بالسرعة الممكنة.

١١ – حل الخلافات جميعاً من طريق المفاوضات.

١٢ – تسجيل الاتفاق لدى الأمم المتحدة على وفق المادة (١٠٢) من مبادئ الأمم المتحدة.

وفي مرحلة إدارة الرئيس الأمريكي ترامب السابقة جرى السعي نحو تأسيس علاقات قوية تجمع (إسرائيل) بدول الخليج العربي كونه الهدف الاستراتيجي (الإسرائيلي)، لا سيما بعد التوقيع على الاتفاق الثلاثي لدولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين مع (إسرائيل) في منتصف أيلول ٢٠٢٠. ففي كتاب (كل يوم يُعّد إضافة) الذي صدر قبل نهاية العام ٢٠١٨ يتحدث وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جون كيري عن اندفاع دول عربية مؤثرة لدعم فلسطين للتوقيع على الحل النهائي لقضيتهم في ظل سعي رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو في تحقيق هدفه الاستراتيجي من التطبيع مع الدول العربية، لا سيما التركيز على الدول الخليجية مع استثمار استراتيجية ترامب في توفير الحماية الأمنية لدول الخليج العربي من التهديدات الإيرانية مقابل دفع عملية التطبيع نحو الأمام فعلياً، وهذا ما جرى مع دولة الإمارات العربية المتحدة حينما جرت الموافقة الرسمية على ذلك في الثالث عشر من آب عام ٢٠٢٠، مع الأخذ بالحسبان واقع العلاقات غير المباشرة

التي تجري من وراء الكواليس بين الحين والآخر وبشكل غير معلن (المنشاوي ٢٠٢٠، ٣٠) .ومع وصول ترامب إلى الحكم اعتمد على استراتيجية الضغوط القصوى حيال إيران، وصولاً إلى الانسحاب من الاتفاق النووي في منتصف عام ٢٠١٨، لا سيما وأن هذا الاتفاق جرى ابرامه عام ٢٠١٥ مع الصين وروسيا وألمانيا وبريطانيا وفرنسا ضمن ما عرف بمجموعة (٥ + ١)، وكانت العقوبات الاقتصادية والمالية والجوية على إيران كوسيلة للضغط في سبيل تغيير سلوكها الخارجي حيال محيطها الاقليمي المُمتد جغرافيا لغاية (إسرائيل)، من هنا بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تستغل المخاطر التي تقوم بها إيران في سوريا واليمن والعراق ولبنان، من طريق الدفع بوكلائها للعمل ضد مصالح خصومها ومنافسيها بالضد من المصالح الأمريكية، كونها السبيل للتخفيف من وقع العقوبات التي تطالها في المرحلة الراهنة، وكوسيلة أخرى مُضافة لدفع دول الخليج للتقارب شيئاً فشيء من (إسرائيل) (المنشاوي ٢٠٢٠، ٣١).

بعد عام ٢٠٠٣ حدثت متغيرات كبيرة عقب غزو العراق من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، لتبدأ محنة بناء الاستقرار في العراق وعموم المنطقة، لاسيما في ظل مرحلتي مواجهة التنظيمات الإرهابية مثل تنظيم القاعدة وكيان داعش الإرهابيين، ومن ثم دخول فواعل إقليمية في صراع المصالح والنفوذ في منطقتي الخليج العربي والشرق الأوسط على حدٍ سواء، وصولاً إلى الانسحاب الأمريكي من العراق عام ٢٠١١، ومن ثم تداعيات ما عرف بثورات الربيع العربي في العام نفسه وحدوث موجة من التصدّع الأمني في المنطقة ؛ بسبب تهاوي أنظمة الحكم في تونس ومصر وليبيا واليمن، وبقاء ليبيا وسوريا واليمن على خط الاحتراب الداخلي، ودخول الفاعل الخليجي ضمن هذا المشهد من طريق استغلال امكانياته ونفوذه في الساحة الإقليمية والدولية من دون الانتظار تعقد المشهد بوتيرة متصاعدة، وبدء موجة جديدة من تصاعد التيارات الاسلامية والليبرالية في مصر التي انتهت بتغير معادلة الحكم في مصر عام ٢٠١٣ (انتهاء حكم جماعة الإخوان المسلمين).

المطلب الثاني: اختراق منطقة الخليج العربي وتسوية القضية الفلسطينية

من هنا يمكننا القول، بأن الضغوط الاسرائيلية بدأت بالتزايد من أجل اختراق المنطقة الخليجية، على الرغم من الدعم الخليجي لمعالجة وتسوية القضية الفلسطينية التي تعرّضت إلى مراحل عدة من المحن، لاسيما بعد (العدوان الاسرائيلي) على غزة عام ٢٠٠٨ والتلويح لدول الخليج العربي امكانية امتداد الصراع العربي – (الاسرائيلي) إلى تخوم الدول الخليجية نفسها، وهذا ما جرى عملياً بعد اغتيال أحد قادة المقاومة الفلسطينية لحركة حماس وهو محمود المبحوح، ودور الإمارات العربية المتحدة في ملاحقة المنفذين لهذا الاغتيال كجزء من دورها في منع وابعاد دول الخليج والامارات بالتحديد من استغلال أراضيها للقيام بمثل هذه الحوادث على أمل المُضي مستقبلاً في تسوية النزاعات الاقليمية الحاصلة في عموم الشرق الأوسط (الحريري ٢٠١٤، ٢٠١)، في حين باتت الكويت من الدول التي لا تزال تعارض إقامة أي علاقات مع (إسرائيل) في ظل استمرار محنة الشعب الفلسطيني وهو يرزح تحت (الاحتلال الإسرائيلي)، ولا توجد لدى الكويت أي توجه في تغيير سياساتها الإقليمية حيال التطبيع، لتؤكد باستمرار أنها آخر مَن يطبع العلاقات . وعلى العكس من ذلك نجد أن دولة قطر تعطي الأولوية في سياستها الخارجية المستقلّة عن دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى المجاورة لها، لتكون سياستها أكثر وضوحاً وشمولاً حيال فكرة تطوير علاقاتها مع (إسرائيل) منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي، إذ استغلت الدوحة هذه العلاقة لتؤدّي دوراً أكثر فاعلية حيال الدول النظيرة لها في مجلس التعاون الخليجي وحتى على مستوى التعاطي الدبلوماسي مع الصراع (الإسرائيلي) – الفلسطيني، كما قامت بدور الوسيط بين حركة حماس و(إسرائيل) بشأن غزّة، فضلاً عن دور قطر في تأمين الدعم المالي والاقتصادي من أجل الاستقرار المالي في فلسطين وغزة على حدٍ سواء، لذا باتت تلك المواقف القطرية حيال المحيط الإقليمي العربي أكثر توسعاً وتنافساً مقارنة مع المحور السعودي الإماراتي، على الرغم من تقاربهما في العام ٢٠٢١ بعد أزمة المقاطعة الخليجية التي فرضتها دول مجلس التعاون الخليجي على قطر منذ حزيران عام ٢٠١٧ لغاية كانون الثاني عام ٢٠٢١، في ظل الرؤية القطرية

الاستراتيجية غير المباشرة في عدم جعل علاقتها ب (إسرائيل) بشكل رسمي ومُعلن خلال المرحلة القادمة، مع عدم استبعاد احتمال التقارب واتخاذ الخطوات نفسها كما فعلت الإمارات العربية المتحدة والبحرين للتوجه المباشر نحو التطبيع عند قياس مؤشرات المكاسب التي قد تجنيها في المستقبل القريب (رحمن ٢٠٢١، ١). مما يؤشر تغير في الرؤية الاستراتيجية التي كانت تجعل قضية الصراع العربي – (الاسرائيلي) ضمن أولويات دول المنطقة، مع الأخذ بالحسبان تغير ميزان القوى في عموم منطقة الشرق الأوسط التي باتت هي الأخرى أمام احتدام التنافس العابر للإقليمية، مما يجعلها أكثر عِرضة للهشاشة والضعف من اتخاذ مواقف استراتيجية موحدة حيال قضايا المنطقة التي باتت أطرافها في حالة تمحور وتمركز على الذات من ناحية، وسباق وتنافس استراتيجي محموم من أجل تأمين مصالح كل طرف على حساب طرف آخر، وبين هذا وذاك تحولات ومتغيرات جديدة لا سيما بعد اعلان صفقة القرن الأمريكية التي تروم تقديم حوافز لتشجيع عمليات التطبيع بشكل علني ومباشر حاضراً ومستقبلاً .

المبحث الثالث: الامارات العربية المتحدة والتطبيع حيال احتمالات المستقبل القريب

أكد الباحث الاسرائيلي شلومو بيوتركوفسكي بأن الفكر الاستراتيجي (الإسرائيلي) يتجه نحو ابرام العديد من الاتفاقيات المستقبلية التي تدخل ضمن رؤية (إسرائيل) لجعلها أكثر استقراراً وآمنة في منطقة الشرق الأوسط، من أجل تحويل حلم العلاقات مع الجوار إلى حقيقة. لا سيما وأن العلاقات مع الدول غير العربية مثل تركيا وإيران قد تصدّع منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي، مع الأخذ بالحسبان بقاء التحالف التركي – الاسرائيلي مستقراً، على الرغم من تراجعه في الآونة الأخيرة في ظل بقاء العلاقات مع الدول العربية متقلب وغير مستقر بين الحين والآخر باستثناء البعض منها (ابو عامر ٢٠٢٠، ١). أما جوناثان فريزيجر الصحفي المتخصص في الشؤون الخليجية والمشرف على إعداد تقرير جديد صدر من المجلس الأطلسي بواشنطن الذي أكد فيه على تطور وتيرة العلاقات بين (إسرائيل) ودول الخليج العربي، إذ بدأت الأخيرة بالتوجه نحو صيرورة رؤية جديدة تجعل

من (إسرائيل) كحليف مستقبلي ليس إلا؛ بسبب المتغيرات الاستراتيجية الكبرى التي أثرت في مستقبل الشرق الأوسط مؤخراً، كما أشار التقرير إلى عوامل ثلاثة أدت إلى تسارع هذا التقارب الخليجي الإسرائيلي ومنها المخاوف من طموحات إيران النووية وتدخلاتها في دول المنطقة عموماً، وبين هذا وذاك تزايد الشكوك بشأن أرجحية التزامات الأمريكية حيال القضايا الأمنية تجاه دول منطقة الخليج العربي (الوسيط غير الآمن)، فضلاً عن رغبة الدول العربية النفطية للوصول إلى التكنولوجيا الإسرائيلية كمفتاح في انجاز مشاريعها التنموية المستقبلية، ناهيك عن محاولات صيرورة انتاج وسائل حماية فاعلة بعد انتشار جائحة كورونا منذ بداية عام ٢٠٢٠ (المنشاوي ٢٠٢٠، ١). وعلى هذا الأساس، تكمن أسباب الدفع نحو تقوية مجالات التقارب الخليجي الاسرائيلي في الآتي (بوين ٢٠٢٠، ٢):

١ – تطوير مجالات التعاون العسكري على مستوى التقنيات فائقة التطور والقدرة.

٢ – محاولة تخفيف عزلة (إسرائيل) في منطقتي الخليج العربي والشرق الأوسط من أجل تحفيز فرص الأمل بالسلام كما جرى مع بعض الدول العربية.

٣ – محاولات فرض الرؤية الاستراتيجية الأمريكية بالقوة من طريق صفقة القرن التي طرحها الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب.

المطلب الأول: الامارات العربية المتحدة ومخرجات التطبيع بعد آب ٢٠٢٠

أن مرحلة ما بعد الثالث عشر من آب عام ٢٠٢٠ باتت تمثل نقطة تحول تاريخية في علاقات دول الخليج العربي الخارجية، لا سيما بعد أن جرى الاتفاق على تطبيع العلاقات مع (إسرائيل)، ولأول مرة يجري تقييم الوضع السياسي الخارجي العام بهذا الكيفية ما بين دولة خليجية مثل الإمارات العربية المتحدة و(إسرائيل) برعاية الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، والشيء نفسه حدث مع مملكة البحرين، كون تداعيات هذا التطبيع قد أثرت في جميع سياسات الدول الأخرى التي بدأت تفكر في هذا الأمر بعد الدفع بسلسلة من الحوافز الدولية من أجل التطبيع، ناهيك عن تغير توازنات القوى ومخرجات صراع المحاور الإقليمية في داخل المنطقة وخارجها، مما أفرز عاملان مؤثرين في صيرورة

نمط آخر للتأثير في قرار دول الخليج العربي حيال التطبيع مع (إسرائيل)، تعلق العامل الأول بطبيعة النظام السياسي الداخلي وتوجهاته في كل دولة، والثاني تعلق بالأدوار الإقليمية التي تقوم بها هذه الدول، ومدى تكيفها مع قرار التطبيع من عدمه في ظل صراع المحاور الإقليمية أعلاه، والذي بدأ العمل به من أجل دفع دول الخليج للتحالف مع (إسرائيل) لمواجهة كل من تركيا وإيران بدافع الخشية من التحديات الأمنية التي تنتابهم في عمق المحيط الخليجي العام (دياب ٢٠٢٠، ١)، من هنا لاحظنا مؤشر القياس بعد اعلان الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب في العاشر من كانون الأول عام ٢٠٢٠ بأن المغرب باتت الدولة العربية الرابعة التي طبّعت علاقاتها مع (إسرائيل) في العام نفسه، فبعد الإمارات العربية المتحدة، البحرين ،السودان، جاءت المغرب كدولة توافق على وساطة ترامب في إقامة مثل هذا النوع من العلاقات الدبلوماسية المتبادلة، مع الأخذ بالحسبان مصر كأول دولة عربية وقعت على اتفاقية سلام معها منذ العام ١٩٧٩، ومن ثم تلتها المملكة الأردنية الهاشمية في العام ١٩٩٤ كجزء من مخرجات مفاوضات أوسلو (معاهدة وادي عربة مع الأردن عام ١٩٩٤ التي تلت توقيع اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ مع منظمة التحرير الفلسطينية). أما رئيس الوزراء (الإسرائيلي) بنيامين نتانياهو فقد أكدت الكثير من المصادر بقيامه لزيارة إلى السعودية مع إجراء محادثات سرية مع ولي العهد الأمير محمد بن سلمان في الثالث والعشرين من تشرين الثاني عام ٢٠٢٠؛ لكن وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان قد نفى ذلك بشكل علني (دي دبليو الاخبارية ٢٠٢٠، ١). لا سيما وأن خلق فرص التطبيع يكمن من أجل السلام كونه المبدأ الذي تسعى إليه (استراتيجية إسرائيل في السلام) التي استندت إلى فرضيات عدة منها(حيدر ٢٠١١، ٢٦٢-٢٦٣):

أ. فرضية القوة الاقتصادية (الاسرائيلية) الكامنة في تحريك اقتصاد المنطقة لصالح المجتمعات العربية (ملفي المياه والزراعة)، مما أعطى بُعداً استراتيجياً لقضية الازدهار يساوي السلام لتوجيهه نحو تطوير مستويات العيش المرجوة في المنطقة.

ب. فرضية الانموذج التنموي الكامن في تقليص ميزانيات الأمن وزيادة الدعم الأمريكي لدول المنطقة العربية.

ت.فرضية أنموذج إزالة الحواجز النفسية من طريق التطبيع الاقتصادي.

ث. فرضية تحول الأنظمة العربية نحو الديمقراطية من طريق التأثير (الاسرائيلي) في تعزيز فرص السلام والاستقرار في المنطقة.

ومن جانب آخر، نرى أن النخبة الفلسطينية الحاكمة منذ رحيل رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات باتت أكثر براغماتية وعلمانية وفلسطينية مقارنة بالنخبة السابقة، ناهيك عن تزايد الاهتمام بالقضايا التي تمس مصالح النخبة ليس إلا (انقسام القيادات السياسية على نفسها)، مما جعلها مقيّدة الحركة ومحدودة الخيارات (القدس، المستوطنات، التهويد... وما سواها)، مع الأخذ بالحسبان تصاعد نفوذ الحركات الاسلامية كما حصل مع حركتي فتح وحماس...وتزايد شعبيتها الانتخابية على مستوى البلديات المحلية والسلطة التشريعية وما سواها (نعيرات ٢٠١١، ٢٥٦).

أما مديات التطبيع فقد لاحظناها تتجه كما حصل مع مركز الدراسات الدولية والاقليمية التابع لجامعة جورج تاون الأمريكية، حينما قامت في قطر بتطبيق مضامين البرنامج التطبيعي من طريق استضافة أساتذة أكاديميين من جامعة تل ابيب والجامعة العبرية في ورش عمل جرى تنفيذها داخل دولة قطر. وبين هذا وذاك لقاءات علمية تجري للتحاور في تحليل مستقبل العلاقات مع دول المنطقة بأكملها، فضلاً عن ترتيب قمة الأمم المتحدة الموازية لطلاب المدارس التي تضم طلاب اسرائيليين، كما جرى في قمة عام ٢٠٠٨ برعاية جامعة جورج تاون الأمريكية في الدوحة التي عقدت بحضور (٢٢) دولة منها أحد عشر دولة عربية، وبمشاركة (٥٢) مدرسة من ضمنها أربع مدارس (اسرائيلية) مقابل ثلاث مدارس فلسطينية من الضفة الغربية المحتلة، ناهيك عن حرية وسهولة تنقل الاكاديميين بين (إسرائيل) والجامعات الأمريكية في دول الخليج العربي نفسها (قرقر ٢٠١٥، ٦٦).

المطلب الثاني: التحولات الفعلية في واقع التطبيع مع الامارات العربية المتحدة ومستقبله

وبقدر تعلق الأمر بحالة البحث عن الإمارات العربية المتحدة وعلى وفق ما تقدم في أعلاه، فأن جامعة نيويورك الأمريكية أسست فرع لها في أبو ظبي عام ٢٠١٠، مما اثار الجدل بهذا الشأن، لا سيما فيما يتعلق بمعلومة أوردتها دائرة الدراسات العبرية واليهودية في الجامعة نفسها حول عدم القدرة على فعل ذلك من دون دعوة الاسرائيليين أنفسهم للجامعة، على الرغم من الصعوبات التي تكتنف عملية الاندماج بين الطلبة من ذوي الجنسيات المختلفة (قرقر ٢٠١٥، ٦٦-٦٧) .ويؤكد سلفان شالوم من ديوان وزارة الخارجية بأن ثمار التطبيع ستنتج تقارباً مع دول عربية – خليجية عدة والتي ستقترب من العشر دول في المرحلة القادمة، لتشمل دول المغرب العربي والخليج العربي على حدٍ سواء، كما جرى في فتح مكتب لإدارة المصالح (الاسرائيلية) في الإمارات العربية المتحدة، وصولاً إلى تطوير العلاقات في مجالات أخرى من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من التطبيع نفسه (الجليل ٢٠١٣، ٥٣).

لذا فأن مستقبل تطبيع العلاقات الخليجية – (الإسرائيلية) سيكون محفوفاً بتحديات عدة تتعلق بالمخاطر الأمنية التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي نفسها؛ بسبب الاستراتيجية (الإسرائيلية) حيال منطقة الخليج ومدركاتها بشأن الأمن الخليجي الموجهّة نحو تحقيق مصالحها واحتواء القوى الإقليمية المنافسة لها في المنطقة، مع الأخذ بالحسبان تداعيات تراجع قوة التأثير العراقي في المنطقة بعد عام ٢٠٠٣، ومحاولات فرض الضغوط الأمريكية القصوى تجاه إيران، مما جعل الوضع متاح لدعم مسارات التطبيع الخليجي مع (إسرائيل) من دون أي قيود أو محددات قومية أو اسلامية وما سواها. لا سيما وان العمل يجري حالياً نحو إعادة ترتيب أوراق المنطقة بعد احتلال العراق؛ لأن رؤية مستقبل التطبيع مرهون بمدى استقرار أو عدم استقرار الأوضاع في دول المنطقة عموماً وعلى مختلف المستويات كافة، سواء على المستوى استقرار العراق

أم مستوى استئناف مفاوضات التسوية السلمية في المنطقة العربية مع سوريا ولبنان عقب تدهور الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بمعنى أن التقدم في تطوير الوضع الأمني في المنطقة سينعكس إيجابا على مستوى التقدم المرجو تحقيقه من قضية التطبيع الخليجي – (الإسرائيلية). فضلاً عن كون (إسرائيل) تروم تحسين صورتها أمام الرأي العام العربي للمُضي نحو تغيير البيئة السياسية والمجتمعية لتقبل هذا المتغير بشكل جماهيري عربي من دون أن يلق أي رفض، وبين هذا وذاك هناك دول خليجية تتسارع نحو التطبيع منذ مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، كما أن دول أخرى مثل سلطنة عُمان وقطر والبحرين تملك هامشاً مرناً لاستمرار في تطبيع علاقاتها على المستوى التجاري والاقتصادي من دون البدء في علاقات سياسية مباشرة آنذاك. وهناك احتمالات المستقبل التي ترجح استمرار الضغط الأمريكي على دول مجلس التعاون الخليجي من خلال مشروعها الإقليمي للمنطقة في إرساء أسس السلام والأمن، ومن ثم تطبيع العلاقات بين تلك الدول و(إسرائيل) بالمحصلة النهائية. مع الأخذ بالحسبان احتمالات فرض عقوبات أمريكية على دول الخليج العربي كوسيلة للضغط في ربط مسار التطبيع مع رفع تلك العقوبات مستقبلاً، ومن ثم لضمان قبول دولة فلسطينية منزوعة السلاح والسيادة فيما تمنحه إسرائيل من كيان مصطنع في حدود الضفة الغربية مع بقاء قطاع غزة – حماس تحت السيطرة والرقابة المصرية – (الإسرائيلية). والاحتمال الآخر وليس الأخير هو دعم عملية السلام على وفق رؤية الإدارة الأمريكية منذ عهد الرئيس الأسبق أوباما، إذ بدأت بوادر عودة أطراف النزاع العربي – (الإسرائيلي) على المسارين السوري والفلسطيني إلى طاولة المفاوضات، لا سيما بعد إعلان اوباما عن تعهده بقيام دولة فلسطينية مستقلة خلال السنوات الأربعة القادمة من ولايته الأولى، كما دعا إلى إجراء انتخابات رئاسية فلسطينية وإصلاح الشؤون الداخلية ونبذ العنف والإرهاب وما سواها من أجل تعزيز فرصة تحقيق السلام في المنطقة وقيام الدولة الفلسطينية وقتئذ (قطيشات، ٢٠١١، ٢-٣) من هنا اعلنت إدارة ترامب السابقة في مرحلة لاحقة مضامين صفقة القرن التي اعلنت في

الثامن والعشرين من كانون الثاني عام ٢٠٢٠، لتكون بمنزلة خطة شاملة للسلام والتي ركزت على الآتي:

١. اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالمستوطنات (الإسرائيلية) في الضفة الغربية المحتلة.
٢. وضع خريطة لترسيم الحدود من أجل وضع حل للدولتين.
٣. تكون الدولة الفلسطينية دولة منزوعة السلاح تعيش في سلام إلى جانب (إسرائيل).
٤. تجميد الأرض لمدة أربع سنوات لضمان التأسيس في حل ممكن للدولتين.
٥. الإبقاء على الوضع القائم في الحرم الشريف بالقدس، إذ يقع في الجزء الشرقي من المدينة الذي احتلته إسرائيل في حرب عام ١٩٦٧.
٦. استمرار قيام (إسرائيل) بحماية الأماكن المقدسة في القدس وضمان حرية العبادة لليهود والمسيحيين والمسلمين والديانات الأخرى.
٧. العمل على أن تبقى القدس عاصمة لدولة (إسرائيل).
٨. تضمين العاصمة الفلسطينية مناطق محددة في القدس الشرقية.
٩. ضمان إقامة صندوق استثماري بقيمة (٥٠) مليار دولاراً من أجل دعم الاقتصاد الفلسطيني واقتصاديات الدول العربية المجاورة لها.

مع الأخذ بالحسبان، أن الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب قد أعلن مسبقا قراره لنقل السفارة الأمريكية إلى القدس في السادس من كانون الأول عام ٢٠١٧، إذ جرى افتتاح هذه السفارة بشكل رسمي في الرابع عشر من أيار عام ٢٠١٨، ليكون اليوم الذي يوافق اعلان (دولة إسرائيل) بعد احتلال فلسطين عام ١٩٤٨. فضلاً عن اعلان ترامب سيادة (إسرائيل) على أراضي هضبة الجولان السورية في الخامس والعشرين من آذار عام ٢٠١٩ أيضاً، ليكون جزء من تمكين (إسرائيل) في المنطقة على حساب الدول العربية وما سواها، ناهيك عن الاستمرار في الدعم الأمريكي غير المسبوق من دون أي تردد في

اتخاذ هذه الخطوات المخطط لها منذ منتصف عقد تسعينيات القرن الماضي، والتي كانت أمام تردد غير مسبوق من الادارات الأمريكية جميعها عدا إدارة ترامب السابقة.

الخاتمة والاستنتاجات:

عملت الدبلوماسية (الإسرائيلية) على إدارة ملف التطبيع بسرية عالية جداً، كونه يثير الحساسية والشكوك وعدم الاطمئنان من الشعوب العربية بأكملها، فضلاً عن مسعى تلك الدبلوماسية على تعبئة الدعم الإقليمي والدولي كما حصل مع مصر بعد عام ١٩٧٨، ومن ثم المملكة الأردنية الهاشمية عام ١٩٩٤، والشيء نفسه يحدث مع دول منطقتي المغربي العربي والخليج العربي، وصولاً إلى العمل من أجل صيرورة مفاهيم جديدة تكون مكملّة عن مفاهيم الأرض مقابل السلام، لتأتي منطلقات أنموذج فرض وصاية الارادة الدولية بالقوة في تمكين قوة (إسرائيل) في الشرق الأوسط وما سواها. أما مقدمات التطبيع الخليجية مع (إسرائيل) فقد بدأت من محنة مشاركة الامارات العربية المتحدة مع بقية دول الخليج العربي في مؤتمر مدريد الذي عقد عقب حرب الخليج الثانية وتحرير الكويت في عام ١٩٩١، ومن ثم البدء في المفاوضات متعددة الأطراف عام ١٩٩٣ والتعاطي مع مؤتمرات القمة الاقتصادية التي تعقد بين الحين والاخر، لتكون الركيزة الأولى نحو البدء في التوصل لتسوية شاملة وعادلة لجميع القضايا العربية العالقة ومنها القضية الفلسطينية، ومن ثم تأتي قضية طرح مسألة التطبيع مع (إسرائيل). على الرغم من المخاطر الأمنية الكبيرة المؤثرة في الأمن القومي العربي عموماً، لا سيما وأن مخاطر اندماج (إسرائيل) مع دول المنطقة ستهدد البُنية الأمنية العربية، مما يجعل النظام الإقليمي العربي عِرضة لتشويه قيمته الاعتبارية والرمزية ليكون بعيداً عن الذات العربية الواحدة والتشكيك في فاعليتها لتجميع قدرات الدول العربية في انجاز الأهداف المشتركة. وبين هذا وذاك بدأت إشكالية أخرى تضرب بُنية النظام الإقليمي العربي وكيفية الولاء له بعد طرح ما يعرف بصفقة القرن الأمريكية في عهد إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب من أجل التطبيع، وصيرورة عوامل الاضعاف أو التفتيت في داخل منظومة المحيط الإقليمي العربي، كونه الهدف الذي تسعى له كل من الولايات المتحدة الأمريكية

و(إسرائيل) على حدٍ سواء، على أمل تعويق مخرجات الحد الفاصل ما بين المشرق العربي ومغربه في عالم مُتغير يسوده الصراع والأزمات وانعدام الاستقرار، لا سيما بعد انتشار جائحة كورونا عام ٢٠٢٠، وتغير الكثير من المفاهيم في التعاطي مع قضايا المنطقة ومشكلاتها المختلفة، مما يجعل مستقبل علاقات دول منطقة الخليج العربي أمام اختبار صعب واختبار أصعب في شكل العلاقة في مرحلة ما بعد التطبيع الذي بدأ في منتصف آب ٢٠٢٠ مع دولة الامارات العربية المتحدة والبحرين.

مع الأخذ بالحسبان، ما قام به الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب حينما أعلن مسبقا قراره لنقل السفارة الأمريكية إلى القدس في السادس من كانون الأول عام ٢٠١٧، لا سيما وأن هذه السفارة قد جرى افتتاحها بشكل رسمي وفعلي في الرابع عشر من أيار عام ٢٠١٨، كون اليوم الذي جرى اختياره ليوافق اعلان (دولة إسرائيل) بعد احتلال فلسطين عام ١٩٤٨. فضلاً عن اتخاذ قرارات اضافية مكملة تمثلت في اعلان ترامب سيادة (إسرائيل) على أراضي هضبة الجولان السورية في الخامس والعشرين من آذار عام ٢٠١٩ أيضاً، ليكون جزء من عملية تمكين (إسرائيل) في المنطقة على حساب الدول العربية وما سواها، ناهيك عن الاستمرار في ديمومة الدعم الأمريكي غير المسبوق من دون أي تردد في اتخاذ هكذا خطوات تكميلية مخطط لها منذ منتصف عقد تسعينيات القرن الماضي، ليجري حسمها بشكل قاطع مع إدارة ترامب السابقة، ومحاولاته في استثمار علاقاته مع دول منطقة الخليج العربي، مع التركيز على دور الإمارات العربية المتحدة وما سواها من الدول المؤثرة في منطقتي الخليج العربي والشرق الأوسط حاضراً ومستقبلاً.

قائمة المصادر:

إبراهيم، مصطفى. ٢٠١٥. *عسكرة الخليج: الوجود العسكري الأمريكي في الخليج*. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.

الحريري، جاسم. ٢٠١٤. *السياسة الاسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد انتهاء الحرب الباردة*. عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع.

المنشاوي، محمد. ٢٠٢٠. *ترامب أولاً ...كيف يغير الرئيس أمريكا والعالم؟*. القاهرة: دار الشروق.

---.٢٠٢٠. "النمو المتسارع في العلاقات بين دول خليجية وإسرائيل...كيف تنظر له واشنطن؟". ١٠ تموز، ٢٠٢٠.
https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/7/10/%D8%A7%D9%84%D9%86%D

أبو عامر، عدنان. ٢٠٢٠. "كاتب إسرائيلي: التطبيع مع الخليج يكون تحالفات جديدة". ٢٩ ايلول،٢٠٢٠.
https://arabi21.com/story/1303698/%D9

بوين، جيرمي. ٢٠٢٠. "تطبيع علاقات إسرائيل مع الإمارات والبحرين: خمسة أسباب توضح أهمية الخطوة التاريخية". ١٥ ايلول، ٢٠٢٠.
https://www.bbc.com/arabic/middleeast-54156494

حيدر، عزيز. ٢٠١١. *العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية وإسرائيل.... الاستراتيجية الاسرائيلية، في مستقبل وسيناريوهات الصراع العربية – الإسرائيلي*. تحرير احمد البرصان عبد الفتاح الرشدان نظام بركات، ٢٦٠-٢٧١ عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

دياب، طارق. ٢٠٢٠. "هل تقدم باقي دول الخليج على التطبيع مع إسرائيل؟ ٢٤ ايلول، ٢٠٢٠.
https://arabicpost.net/%D8%AA%D8%AD%D9

دي دبليو الاخبارية. ٢٠٢٢. "دول عربية مُطبّعة ترحب بتطبيع المغرب علاقاته مع إسرائيل". ١٠ كانون الاول، ٢٠٢٠.
https://www.dw.com/ar/

رحمن، عمر. ٢٠٢١. "تقرير نشأة العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإسرائيل في شرق أوسط متغير". ٢٩ تموز،٢٠١٢.
https://www.brookings.edu/ar/research/%D9

ريفيل، سامي. *قطر واسرائيل ملف العلاقات السرية*. ترجمة: محمد البحيري. القاهره: مكتبة جزيرة الورد.

صالح، محسن محمد وباسم حلال قاسم. ٢٠٢٠. *تطور التطبيع العربي الاسرائيلي وأثره على القضية الفلسطينية ٢٠١٨/١/١ – ٢٠٢٠/١٠/٢٦*. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

قطيشات، ياسر. "مستقبل تطبيع العلاقات الخليجية – الاسرائيلية: المقومات والمحددات" الحوار المتمدن.٢٧ كانون الثاني، ٢٠١١.
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=243284

قرقر، مجدي. ٢٠١٥. *التطبيع الرسمي ... والرفض الشعبي لإسرائيل*. القاهرة: مكتبة جزيرة الورد.

٢٠١٣. دول الخليج العربي بعيون اسرائيلية. دراسة من إعداد: دار الجليل للدراسات والأبحاث الفلسطينية. عمان: دار الجليل للدراسات والابحاث الفلسطينية.

نعيرات، رائد. النتائج العملية للمفاوضات وآفاق السلام. في مستقبل وسيناريوهات الصراع العربية – الإسرائيلي. تحرير احمد البرصان عبد الفتاح الرشدان نظام بركات، ٢٦٠-٢٧١ عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

يوسف، صدام. ٢٠١٦، المملكة العربية السعودية والقضية الفلسطينية ١٩٩١ – ٢٠٠٢ دراسة تاريخية. عمان: دار المعتز للنشر والتوزيع.

List of references:

Abu Amer, Adnan2020. "Israeli writer: Normalization with the Gulf creates new alliances in the region. 29 september.2020. https://arabi21.com/story/1303698/%D9,.

Al-Jaghifi, Saddam Yusef. 2016. *The Kingdom of Saudi Arabia and the Palestinian Question 1991 – 2002. a historical study, Dar Al Moataz for Publishing and Distribution*. Amman: *Dar Al Moataz for Publishing and Distribution*,

Al-Hariri, Jassem 2014. *Israeli policy towards the countries of the Cooperation Council for the Arab Gulf States after the end of the Cold Wa.* Amman: Dar al-Jinan for Publishing and Distribution

Al-Shammari, Mustafa Ibrahim Salman. 2015. *The Militarization of the Gulf: The American Military Presence in the Gulf.* Cairo: Al-Arabi for Publishing and Distribution.

Al-Minshawi, Muhammad. 2020. *Trump first... How does the president change America and the world?* . Cairo: Dar Al-Shorouk.

---.2020. "the rapid growth in relations between Gulf states and Israel... How does Washington view it?" .10 july,2020. https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/7/10/%D8%A7%D tangles.

Bowen, Jeremy . 2020."Normalizing Israel's Relationships with the UAE and Bahrain: Five Reasons Explaining the Importance of the Historical Step" .15 september,2020. https://www.bbc.com/arabic/middleeast-54156494

Diab, Tariq.2020." are the rest of the Gulf states applying for normalization with Israel?" .24 september.2020. https://arabicpost.net/%D8%AA%D8%AD%D9

Dw news2020."Normalized Arab countries welcome Morocco's normalization of its relations with Israel" .12 october,2020. https://www.dw.com/ar

Haidar, Aziz. 2011. *Economic Relations between Arab Countries and Israel* .... The Israeli Strategy, in a group of researchers: The future and scenarios of the Arab-Israeli conflict, Amman: Center for Middle East Studies.

Qarqar, Magdy. 2015.*Official Normalization ... and the Popular Rejection of Israel*.cairo: Jazirat Al-Ward Library.

Qutaishat, Yasser.2011." The Future of Normalizing Gulf-Israeli Relations: The Constituents and Determinants". Civil Dialogue Publications.27 december,2011.

https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=243284

Salih,Mohsen Muhammad and Bassem Halal Qassem.2020. *The Evolution of Arab-Israeli Normalization and Its Impact on the Palestinian Cause 1/1/2018 - 10/26/2020*. Beirut : Al-Zaytouna Center for Studies and Consultations.

Raed, Nairat. 2011. *The Practical Results of Negotiations and Peace Prospects*, in a group of researchers: The Future and scenarios of the Arab-Israeli conflict. Amman: Center for Middle East Studies.

Rahman, Omar2021. "Report on the emergence of relations between the Gulf Cooperation Council states and Israel in a changing Middle Eas". 29 July,2021. https://www.brookings.edu/en/research/%D9

Revel, Sami2010. *Qatar and Israel Secret Relations File*. translated by: Muhammad Al-Behairi. Cairo: Jazirat Al-Ward Library 2013. The Arab Gulf states through Israeli eyes, a study prepared by: Dar Al-Jalil for: Palestinian Studies and Research. Amman: Dar Al-Jalil for.